الديمقراطية التشاورية (التشاركية) عند يورغن هابرماس

د.قدور نورة
المركز الجامعي البيض

قد يساورنا الشك والحيرة ،حينما نتناول موضوعًا فلسفيًا مهمًا بمستوييه الكمي والكيفي ،وغزيرًا بمادته الفلسفية وكثرة تدخلاته الفكرية ،كموضوع التأسيس الفلسفي للنظرية السياسية المعاصرة للفيلسوف الألماني المعاصر يورغن وخاصة في تناوله لموضوع الديمقراطية ،وخاصة وأننا نعلم أنه يمثل وريث مدرسة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت وأكثر فلاسفتها شهرة في الحقبة المعاصرة ،والذي عاصر أعتى الأنظمة الاستبدادية في القرن العشرين ،وهي النازية ،وإن كان هناك فيلسوفًا وشخصية فكرية حية ،أثارت ومازالت تثير الجدل في الأوساط الفلسفية ،والاجتماعية واللغوية ،خلال العقدين الأخيرين من الزمن ،في ألمانيا والغرب عمومًا ،فهي شخصية يورغن هابرماس ،الذي يُعدُ فيلسوفًا بمعنى الكلمة ،فقد قادته فلسفته المهمومة بالإنسان إلى الانتقال إلى مواقع النزاعات بنفسه ،إلى ايران والشرق العربي وإلى ألبانيا وإلى عدة بلدان إفريقية وأسيوية ،ليدافع عن العقل وقيم الحداثة والديمقراطية والتنوير[1] ،فمحاولة «هابرماس» هي محاولة لإعادة بناء مفهوم الحداثة إلى انبثاق الإشكالية السياسية عنه ،من خلال محاولته كلحظة أولى الانفكاك من فلسفات الذات التي جاء بها العصر الحديث ،فمنذ لحظة الذاتية الديكارتية الوجودية ،إلى ميكانيزمات الذاتية عبر المقولات والإطار الصوري الكانطي ،وإلى الذات الباحثة عن معناها تاريخيًا مع هيجل ،والطبقة كذات مع ماركس ،كل ذلك شكل لدى«هابرماس» هاجس تخوف ،صعُب التخلص منه في تاريخ الفلسفة ،لكنه حاول الانعطاف بمسار هذه المشكلة نحو نوع من النظرية التي لا تُحيلُنا إلى الذات أو ما يقابلها من موضوع ،بل إلى جدل بينذاتي تقترن فيه الذوات نحو تحقيق المطالب التي عجزت فلسفة الذات عن تحقيقها ،،ولذلك هي محاولة للكشف عن الحقيقة ومعاييرها ،أما اللحظة الثانية فهي تحويل مسار هذه النتيجة التذاوتية نحو إعادة تشكيل الوعي الإنساني ،ومن ثمة الارتقاء به نحو جميع مستويات شأنه ،بما فيها السياسة ،ذلك بعد محاولة بناء معيارية تذواتية ،باحثًا عن إطارها ،الذي يتواجد بفلسفة التواصل ،التي تساهم في التفاعل الإنساني (علاقة الإنسان وذاته وبالمجتمع والطبيعة) ،مما يسمح إلى الانتقال للحظة الثالثة وهي كيفية تطبيق هذا المنهج سياسيًا ،في محاولة للإجابة عن التساؤلات التي عجزت الحداثة الذاتية عن حلها ،والتي تتمحور حول تحقيق مجتمع متساوي متحرر ،مع وجود نظام سياسي شرعي ،يسعى لتحقيق الهدالة والحق والقانون والديمقراطية .

إذا كانت فترة الثمانينيات من القرن المنصرم تميزت باهتمام «هابرماس» بالفلسفة الأخلاقية لتطوير نظرية الفعل التواصلي في إطار مبحث أخلاقيات المناقشة ،فإن فترة التسعينيات وما بعدها قد هيمن عليها حضور الفلسفة السياسية في اهتماماته الفلسفية ،حتى اعتبر كتاب (الحق والديمقراطية) بمثابة ملحق سياسي لنظرية الفعل التواصلي ،ولكن لا يمكن اعتبار فترة التسعينيات بداية اهتماماته السياسية ،بل تجدر الإشارة أنه سبقتها أعمال أخرى وأهمها :حفريات الفضاء العمومي ،الطالب ،السياسة ،التقنية والعلم كايدولوجيا ..... فنظريته في الديمقراطية التشاركية (التشاورية) ما هي إلا توسيع لمجال النموذج التواصلي الذي شرع فيه منذ التسعينيات ،فاهتمامه بالديمقراطية لا يخرج عن كونه محاولة فلسفية مكملة لاهتماماته المتعلقة بالتساؤل التالي : كيف يمكن تحقيق الاندماج الاجتماعي في مجتمع تخترقه التعددية السياسية الثقافية ؟ما المقصود المفهوم الإجرائي للديمقراطية التشاورية؟ ما هي المقومات الديمقراطية التشاورية التي يقترحها بديلا للسياسة

الليبرالية؟ وما هو تصوره لدولة الحق والقانون الديمقراطية ؟ وقبل الإجابة عن تساؤلات«هابرماس» علينا تحديد نظري لمفهوم الديمقراطية ومسارها عبر التاريخ .

1/ تحديد مفهوم الديمقراطية "

مثلما كانت الفلسفة اختراعًا يونانيا ،فكذلك الديمقراطية تعد ابتكارًا يونانيًا ،حيث أخذت مكانها في اللغة الإغريقية ،إذ كانت مدينة أثينا مهد ميلاد هذا المفهوم ،ومحل تطوره ونموه [2] الديمقراطية كلمة يونانية الأصل (Démocratos) وهي مكونة من مقطعين ،الأول (Demos)وتعني (الشعب) ،وكلمة (kratos) أي(حكم أو سلطة) ،وبالجمع بين الكلمتين أي (حكم الشعب)[3].

وعليه يمكن القول أن لفظة (الديمقراطية) أصلها كلمة يونانية مركبة من لفظين ،ونلاحظ أن هذه اللفظة تمت استعارتها في باقي اللغات الأخرى ومنها العربية ،فالكلمة هي غير عربية .

كما نجد أن هناك تعريف كلاسيكي للديمقراطية أنها (حكم الشعب) ،أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه،فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب ،وتحكم أيضًا باسم الشعب ،والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه [4].

ويعرفها«ابراهام لنكولن» أحد رؤساء أمريكا في نهاية القرن 18 بأنها :« حكم الشعب بواسطة الشعب بالشعب وللشعب[5]» أخذه من تعريف الرجل الأثيني «كليون» بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب .

يعرفها «جميل صليبا»:«نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين للأفراد ،أو لطبقة واحدة منهم [6]» ونرى من هذا التعريف يجعل من الديمقراطية نظامًا سياسيًا ،فهي إذن ليست نظامًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا ،بحيث يتولى دائمًا الشعب السلطة ،ولكن أضاف هذا التعريف فكرة اختيار الشعب لممثلين له عن طريق الانتخابات العامة .

كما يرى البعض الآخر أن الديمقراطية تعني معاملة الناس جميعًا على قدم المساواة ،ومبدأ المساواة لا يقاضي فحسب أن تراعي سياسة الحكومة مصالح الناس على قدم المساواة ،بل يجب أن تأخذ آراءهم أيضا في الحسبان على قدم المساواة [7].

كما جاء أيضًا في دائرة المعارف البريطانية تستخدم بعدة معانٍ منها:« أنه شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقًا لحكم الأغلبية ،وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة ،وهناك الديمقراطية النيابية وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية وهو ما يعرف الديمقراطية القانونية ،كذلك فإن كلمة ديمقراطية قد تستخدم أحيانًا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار لما إذا كانت ديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا ...وهي نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية[8] ».

يمكن ملاحظة أن الديمقراطية تقوم على مشاركة الشعب عن طريق ممارسته لحق الانتخاب والتمثيل الشعبي ،بالإضافة إلى أن هناك ما يسمى بالديمقراطيات الاجتماعية وكذا الاقتصادية إضافة إلى الديمقراطية السياسية كشكل من أشكال الحكم وممارسة السلطة ،كما نجد أن التعاريف السابقة اقتصرت على ذكر أشكال للديمقراطية ألا وهي المباشرة والنيابية والدستورية وتجاهل الديمقراطية شبه المباشرة .

لقد أخذت الديمقراطية أشكالا متعددة ،تتمشى مع ظروف الدول وأحول شعوبها ،ويمكن أن نعدد بعض الصور التي أخذتها الديمقراطية كالتالي :

1/الديمقراطية المباشرة :يمارس فيها المواطنين السيادة بنفسه دون الحاجة لوساطة النواب أو الممثلين له ،وتعتبر أقدم صور الديمقراطية ،إذ طبقت في أسبرطا وأثينا ،ومن شروطها أن يكون المواطن يونانيًا حرًا وسبب ممارستها بشكل مباشر هو قلة المواطنين وكذا عدم اتساع المنطقة ،فيتم مناقشة كافة الأمور المتعلقة بالدولة في عدة جلسات في السنة [9].

2/الديمقراطية النيابية :يتأسس هذا النوع من الديمقراطية على أساس أن المواطنين ينتخبون ممثليهم في البرلمان ليمثلهم في ممارسة سلطتهم ،وذلك لمدة معينة من الزمن يحددها الدستور ،وقد ظهر هذا النوع من الديمقراطية في انجلترا مع صدور أول دستور مكتوب(ماجناكارتا)سنة 1215م ،وعرف تطورات كثيرة لنصل للشكل الحالي[10].

3/الديمقراطية شبه المباشرة :وهي شكل وسط بين الحكم المباشر والنيابي ،ففيها ينتخب الشعب البرلمان ،ولكنه لا يترك بيده جميع مقاليد الأمور في الدولة ،وإنما يحتفظ الشعب لنفسه بحق الاشتراك معه في بعض الأمور الهامة ،كالاعتراض على القوانين التي يسنها البرلمان ،ومراقبة النواب وحق إقالتهم ،ويمتد حق الشعب في بعض الدساتير إلى غاية عزل رئيس الدولة المنتخب [11].

وبما أن الديمقراطية نظاما سياسيا،وتستند على إرادة الشعب للحكم ،وقد تكون سياسية تقوم على حكم الشعب مباشرة أو عن طريق ممثليه المنتخبين ،وإما أن تكون اقتصادية تنظم الإنتاج ،أو اجتماعية كأسلوب حياة تقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير ،وقد تكون دولية توجب قيام العلاقات الدولية على أساس السيادة والحرية والمساواة ،ولكن الديمقراطية الكاملة لا تصل لمبتغاها إلا إذا اجتمعت فيها جميع هذه الجوانب [12].

أما عن تطبيق الديمقراطية خلال القرن العشرين فقد عرفت الكثير من التراجع خلال النصف الأول من القرن بسبب الحركة الديكتاتورية بأوربا ،ولكن عاد المظام الديمقراطي للواجهة من جديد بسبب اتفاق الرئيس الأمريكي (روزفلت) والسوفياتي (مارشال ستالين) ورئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) عام 1945 في (يالطا) على العمل المشترك بين هذه الدول لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية لأوربا وفق مبادئ الديمقراطية [13].

وبحكم اختلاف الاتحاد السوفياتي عن و.م.أ حول تفسير مبادئ الديمقراطية ،بسبب اختلاف النظم السياسية والاقتصادية ،ويكمن تمييز بين ثلاث أشكال الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية والاجتماعية .

1/الديمقراطية الليبرالية : تطورت في المجتمعات الغربية الأوربية منذ عصر النهضة ،بعد ذلك عززها الثورة الفرنسية 1789 م إلى أن أخذت شكلها الذي هي عليه ،وهي ديمقراطية تمثيلية تعددية تكون الأولوية للحرية فيها ،وهو معمول بها في الدول الرأسمالية ،وتقوم على أساس تمثيل نيابي وفصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) [14].

2/ الديمقراطية الاشتراكية :يقوم هذا الشكل على النظرية الماركسية التي ترى أن الديمقراطية تتحقق عند القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ،حيث يزول مصدر الامتيازات الذي تتمتع به الطبقة المالكة ،فتتحقق بذلك المساواة الفعلية بين الأفراد والتي لن تقتصر على المساواة القانونية ،بل تشمل أيضًا المساواة في الحظوظ والوسائل [15].

3/ الديمقراطية الاجتماعية : لا تختلف الديمقراطية الاجتماعية عن الليبرالية في احترام حقوق الإنسان والحريات المختلفة وإعطاء السيادة للشعب ولمنها تؤكد على الحقوق الاجتماعية للفرد ،،وعلى اثر التطور الذي عرفته الصناعة في أوربا وظهور الطبقة العاملة كقوة لها من الاستطاعة ما يمكنها من التأثير والإحاطة بالنظام السياسي ،ظهر اهتمام الطبقة البرجوازية بمشاكل العمال ،وخوفًا من فقدان السلطة بدأت تعترف ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسة التي تقرها الديمقراطية الليبرالية ،والتي كانت ترى فيها الطبقة العاملة حرية شكلية لا تتحقق ،إلا بتوافر الوسائل

التي تمكن من التمتع بالحرية وممارستها ،وكذا المساواة الفعلية كتوفير العمل والعلاج ،وتمثيل العمال ومشاركتهم في تسيير المؤسسات .

وبما أن الديمقراطية مسألة من أهم المسائل التي أثارت الجدل والنقاش على نطاق واسع ،حاول«هابرماس» أن يعالج الموضوع ،حيث تمثل مساهمة«هابرماس» في مجال الفلسفة السياسية ،وخاصة نظرية «الديمقراطية التشاورية» مساهمة هامة ،تندرج في إطار نقد أشكال التوتالتارية مثل النازية ،،وهي بمثابة امتداد لمساهمة «حنا أرنت وكارل بوبر»في هذا المجال مع بعض الاختلافات المنهجية .

فيما يتعلق بالجو السياسي والتاريخي الذي اشتغل فيهما«هابرماس» بسؤال الديمقراطية وهو مطلع التسعينيات ،إذ عرفت زوال الصراع بين القطبين (الليبرالي والاشتراكي) ،مع التقلبات التي عرفها العالم في الثمانينيات وبداية التسعينيات ،في كتابه (الحق والديمقراطية) وكذا بعض الكتابات اللاحقة ،في تنظير لنظرية الديمقراطية التشاورية بصفتها مقاربة لها خصوصيتها مقارنة مع المقاربات الأخرى في الفلسفة السياسية .

فمحاولته النظرية تعد تنظيرًا للخروج من أزمات الليبرالي بواجهاته الاقتصادية والسياسية ،بمحاولة تسعى لتحقيق الرفاه والكشف عن دور الدولة فيه ، ،ليتحول إلى نموذج الديمقراطية التشاورية ،والتي يعول عليها من أجل معالجة أزمات النظام الرأسمالي ،بأزمات شرعيته التي ترتبط ببنيته وسلوكه ،حيث يريد :« تأسيس ديمقراطية على أساس جماعة مثالية للتواصل خالية من أي هيمنة أو سيطرة ما عدا غلبة أفضل حجة ،كما أن مفهوم التشاور يعد مفهومًا مركزيًا في نظريته للديمقراطية المؤسسة على المناقشة ،لأنه في التشاور يعطي للآخرين الحق في الكلام والنقد ورفع ادعاءات الصلاحية وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي ،وفي ظل هذه السيرورة الخطابية المؤسسة على المناقشة يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي ،لأن الهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية ليس هو الدفاع عن المصالح الشخصية لأعضاء الجماعة (العقد الاجتماعي لروسو)،وإنما هو الدفاع عن مصالح العامة ،هذه الأخيرة كل واحد مطالب بالدفاع عنها انطلاقًا من وجهة نظره الخاصة وذلك لإقناع المواطنين برأيه وذلك بالاعتماد على وسيلة المناقشة الحجاجية[16] » .

فمسألة الدفاع عن المصالح تتم بمشاركة واسعة لأكبر شريحة ممكنة ،وذلك لتجاوز التصور النخبوي للديمقراطية كما كان متداولاً في القرن 18 م ،وتجاوزًا لكل تصور لفلسفة الوعي ،ويقوم نموذج الديمقراطية التشاورية على الربط بين الفرد والجماعة ،إذ أن هذه الديمقراطية لا تقوم على أسبقية الفرد (الليبرالية) أو الجماعة (الجماعاتين) ،ففي ظل هذه الديمقراطية ،تكون المرجعية مزدوجة بين الفرد بوصفه استقلالية خاصة والجماعة بوصفها استقلالية عامة ،فهما ثنائية أصلية لتجنب متاهات الليبرالية المتوحشة في نموذج النيوليبرالية –الماركسية الدوغمائية [17].

يرى«هابرماس» أن المفهوم الإجرائي للسياسة التشاورية مركزًا معياريًا لنظرية الديمقراطية ،فالاختلافات تتضح مرة بالنسبة للتصور الجمهوري الذي يعتبر الدولة بصفتها جماعة أخلاقية ،ومرة بالنسبة للتصور الليبرالي الذي يعتبر الدولة بصفتها حارسًا للمجتمع الاقتصادي وبمقارنتها لهذه النماذج الثلاثة للديمقراطية ،إذ يقول :« انطلق من بعد السياسة التي تسترعي انتباهنا الآن ،سياسة التشكل الديمقراطي للرأي والإرادة التي تتم عبر الانتخابات العامة وعمل البرلمان ،إن هذه السيرورة السياسية لن تتم في التصور الليبرالي إلا على شكل اتفاق مستخلص من بين مختلف المصالح ،فالقواعد التي تتأسس الاتفاقيات تبعًا لها والتي لها وظيفة تثبيت عدالة النتائج اعتمادًا على وسيط الاقتراع العادل والكوني ،كما لها أيضًا وظيفة

التشكل التمثيلي للفرق البرلمانية وقوانينها التنظيمية ،فكل هذه القواعد تكون مسوغة انطلاقًا من مبادئ الليبرالية للدستور ،في المقابل التشكل الديمقراطي للإرادة حسب التصور الجمهوري ،يتم عبر تفاهم حول الهُوية الجماعية ،فعلى مستوى مضمونها ،يمكن للتشاور أن يعتمد على خلفية إجماع مؤسس ثقافيًا ،وهو إجماع يتم إعادة إنتاجه من جديد[18]» .

يؤكد«هابرماس» على أن تبقى الديمقراطية على اتصال مع الواقع ،إذا أرادت أن تستمر بالهام ممارسة المواطنين السياسية وممارسة رجال السياسة ،والقضاة والموظفين ،إذ يقول«يجب على الآراء العامة المؤثرة التي تكونت بطريقة غير شكلية أن تتحول إلى سلطة تواصلية ،ومنها إلى سلطة إدارية ،هذه هي الصيغة الجديدة لتقرير المصير الديمقراطي وهي لا تنبع كما هو الحال في التقليد الجمهوري للتوجه إلى الخير العام الذي يتبناه المواطنين الأفاضل ،لكنها لا تنتظم أيضًا حسب نموذج السوق (الليبرالي) كتجمع لقرارات يتبناه بعض المستهلكين [19]» ،حيث يسعى «هابرماس» بهذا الشكل التخلي عن العدالة والحقوق والمساواة كأفكار نتجت عن الليبرالية وترتبط بالهيمنة الاقتصادية لصالح نموذج دستوري ،إذ يقول :« ما زلت أعتقد أن دستورًا ديمقراطيًا يسمح بإرساء مبادئ حقيقية للعدالة ،فالصراع المتعلق بالمبادئ النوعية للعدالة التوزيعية ينبغي أن يكون محل تحولات ديمقراطية لا أن يكون مجرد إسقاطات نظرية متمفصلة حول متغير واحد وهو معرفة السير الحسن للأسواق من عدمه[20] » .

بما أن دولة القانون تحمي الحقوق الفردية ،فالمواطنين يحددون الظروف الفعلية لممارسة هذه الحقوق ،حيث تتم فقط في إطار تواصلي تحاوري مفتوح عمومي .

تتأسس اللحظات الثلاث لديمقراطية «هابرماس»التشاورية –القانونية ،وتتمثل اللحظة الأولى في نظرية حقوق الإنسان التي تصحح القراءة الليبرالية السائدة ،ذلك أنها ليست حقوق يجب حمايتها ضد الاعتباطية والتصرف الحر في الذات ،،بل أنه تتضمن حق المشاركة الفعلية في القوة السياسية ،إنها لا تتضمن حقًا لا يمكن اختزاله في القدرة على انتخاب الممثلين أو مراقبة تحركات الحكومة ،واللحظة الثانية لمشروعه هي في تشخيصه للوجود ،أي أصل مشترك للاستقلال الخاص والاستقلال العام ،وتتجلى في الحرية في اتخاذ القرار بالمؤسسات السياسية ،واللحظة الثالثة تتأكد من خلال نظرية القانون هي التي من شأنها أن تتكفل بتصور المؤسسات السياسية ،ولا يكون القانون شرعيًا إلا إذا بقي على صلة بالمبدأ الديمقراطي الذي يتكفل بحوار مفتوح يتضمن تشكيل إرادة بين ذاتية ومستقلة وتضمن تطبيقه روح القانون ،وعلى ذلك فأركان النموذج البديل هي :1/وجود المؤسسة القانونية الشرعية

2/تحقيق مبدأي الحرية :الاستقلال العام والخاص .

3/النقاش والتشاور وتشكيل الرأي السياسي عبر المشاركة السياسية .

تتجلى مبادئ الديمقراطية التشاورية –القانونية فيما يلي [21]:

1-أن الهدف الأول هو سيادة الشعب ،وتكون كل سلطة سياسية منبثقة عن سلطة تواصلية للمواطنين ،وترتبط بإجراءات ديمقراطية توفر شروط خاصة للحوار والتواصل ،مع إرساء لمبادئ التعددية السياسية للسلطات الممثلة للبرلمان .

2-يتعهد البرلمان لتشريع القوانين وانجازها ،وتوزيع القوانين وانجازها تعبر عن سلطة قضائية مستقلة ،تتطلب توجيه الحكومة وتحريكها ،مثلاً في فرض العقوبات ،ويكون تعهدها الخاص بالقانون يعد أمرًا أساسيًا في الدولة القانونية – التشاورية .

3-حاول«هابرماس» الفصل بين السلطات ،بهدف إلصاق السلطة الحكومية (الإدارية) بالمواطنين بوصفهم سلطة تواصلية ،لها حق التمثيل عن طريق ممثليهم في البرلمان عن طريق السلطة التشريعية للقوانين ،وتكون مراقبة استبداد الحكومة عن طريق محاكم مدنية وتحقيقات إدارية حكومية .

4-يسعى«هابرماس» لبناء مجتمع مدني حر تتوحد فيه الحرية والتعددية ،ويرتبط بمستقبل سياسي حر ويشكل نيدانًا شعبيًا غير رسمي يسيطر على مؤسسات الدولة.

حينما نتحدث عن دولة الحق والقانون الديمقراطية تجد أن القانون ساهم في تحديث بالمجتمعات التقليدية ،وتتم صياغته من طرف فاعلين في لهم دورهم في السلطة السياسية ،ولابد من هيمنة السيادة الشعبية النابعة من علاقات بينذاتية ،وبسلطة قضائية مستقلة تسهر على حماية القوانين ،وعلى دولة الحق والقانون أن تحقيق التضامن الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمواطنين ،وتتأسس هذه الدولة على أساس الحوار ،فإن الافتراضات التواصلية المسبقة ،والشروط الإجرائية التي تؤسس التشكيل الديمقراطي للرأي والإرادة ،هي مصادر شرعية ذلك التأسيس ،والفكرة الرئيسية هي أن المبدأ الديمقراطي يوجد انطلاقًا من تداخل مبدأ الحوار والنقاش مع الشكل الحقوقي [22].

لقد صاغ الديمقراطية التشاورية ليبرز دور الذي يلعبه المواطنين فيها ،باعتبارهم قلب نابض للحقوق ،وهو النسق المتضمن للحقوق المعترف بها للمواطنين قصد تدبير حياتهم الاجتماعية وأهمها [23]:

1/الحق في توسيع أكبر لحريات الذوات في الفعل والتي يجب أن تكون متساوية بالنسبة للجميع .

2/الحق في التمتع بالعضوية الإدارية داخل جماعة مؤسسة قانونيًا وفي تأسيس الجمعيات .

3/الحق في الحماية القانونية للأفراد .

بالإضافة للمشاركة الحرة والحظوظ المتساوية في تشكيل الآراء والإرادة العامة التي يمارسها الأفراد في إطار استقلاليتهم الخاصة ،ومن الوظائف الأساسية لدولة الحق والقانون هو حماية حقوق الأفراد ،لذا اعتبر العلاقة بين المواطن والدولة هي علاقة مزدوجة ،حيث هناك علاقة أفقية بين المواطنين أنفسهم ،معتبرًا الحق والقانون يتم بالدولة في شكل بينذاتي ،من أن المواطن هو من يسن القوانين فيها ويغيرها ،فتكتسب القوانين شرعيتها من المواطنين ،وهناك علاقة عمودية بين المواطن والدولة ،فالعلاقة الأفقية لا تلغي العمودية بل وجود الدولة ضرورية لحماية الحقوق الأساسية للمواطن .

وتكمن أهم خصائص الديمقراطية التشاورية ،من أنها تجمع مستقل متطور باستمرار ،وفيها يشارك الأفراد في إطار تواصلي حواري ،وهذه الديمقراطية هي بمثابة تجمع تعددي ،ولأعضائه أفضلياتهم المتباينة ،وقناعاتهم المرتبطة بسلوكهم في حياتهم اليومية ،ويكون التواصل والحوار بالنسبة لأعضاء التجمع الديمقراطي مصدرًا للشرعية ،ويتعرف الأعضاء كل واحد منهم على ما يملكه من قدرات في الحوار والمناقشة ،لأجل حل ما هو مختلف فيما بينهم ويوضحوا وجهات نظرهم وفقًا لمبدأ الحرية وتكافؤ الفرص .

يتضح ربط «هابرماس» بين الديمقراطية والفعل التواصلي وأخلاقيات المناقشة ،مما يعطي تميزًا لنظرته في الفلسفة السياسية ،في محاولة لتحقيق التواصل والحوار وتوضيح الآراء وإعطاء الاقتراحات ،والتشارك في الكلام والفعل ،في ظل الصيرورة الخطابية المؤسسة على المناقشة العقلانية يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية العامة للمواطنين في المجتمع الديمقراطي الذي يلعب فيه التشاور دورًا رئيسيًا [24].

تكمن قوة نظرية الديمقراطية التشاورية في جانبها العملي ،بحيث لا تقدم حلولاً جاهزة يمكن تطبيقها على أرض الواقع ،بل تقدم إجراءات هي بمثابة شروط يمكن الانطلاق منها لإيجاد الحلول الممكنة ،«فهابرماس لا يقدم نموذجًا للديمقراطية يشكل مرجعيته الإيديولوجية ،فنموذج الديمقراطية التشاورية ليس نموذجًا في حد ذاته ،لأن الجانب الإجرائي الذي تتأسس عليه يجعله نموذجًا دون مضامين مسبقة ،فوحدها المشاركة في المناقشة المفتوحة في الفضاء العمومي تحدد طبيعة المضامين المطلوب تبنيها لإيجاد حلول ملائمة لقضايا موضوع التشاور [25] » .

فالمهم بالنسبة إليه هو أن تمنح هذه الديمقراطية إمكانية بناء مجتمعات حداثية مؤسسة على مشاركة الفاعلين المعنيين بدون إقصاء ،لأن هذا النموذج لا يتوقف عند حدود الفضاء العمومي القوي(البرلمان) بل تجاوزه إلى الفضاء العمومي الضعيف الذي يتشكل في من شبكات المجتمع المدني ،فهو نموذج بديل لنظرية الديمقراطية التمثيلية التي تعد النموذج المقتدى به ،ومن شأن هذه المشاركة أن تعيد للمواطن بتمتعه بحقوقه الايجابية التي تخول له الحق في المشاركة في إدارة الشأن العام وتشكيل الإرادة السياسية والرأي العام .

يقدم هذا النموذج البديل الأسس التي يمكن استثمارها لتناول القضايا السياسية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية التي تهم المواطن على المستويين الوطني والعابر للحدود الوطنية ،وبحكم أن نظريته تنطلق من الأسفل إلى الأعلى ،تكون النظرية الأكثر ديمقراطية بين النظريات الأخرى ،وفي سياق تحليله للفضاءات العابرة للحدود أثبتت الأحداث صحة تحليلاته ،وما يؤكد ذلك هو ما يشهده العالم من احتجاجات تقوم بها منظمات غير حكومية عابرة للقارات هدفها مناهضة الليبرالية الجديدة التي تقود العولمة الاقتصادية ،ودعوتها لعولمة إنسانية .

قد يعتبر البعض مشروع«هابرماس»(مشروع البعد التشاوري للديمقراطية)يُعد يوتوبيًا بعيدًا عن التطبيق ،إلا أن «المجتمع السياسي اليوم ،ممثلاً في نظرية هابرماس ...والديمقراطية فيه حية ومطبقة على نطاق واسع ،فالمواطنون يشاركون في كل الخطب السياسية ،سواء بواسطة ممثلين ،أم بصورة مباشرة ،وهذه المشاركة ليست شكلية أو تقتصر على عمليات التصويت المتفرقة ،إن الخطاب يعكس الفعل السياسي للأفراد ويسمح لنا بتصورهم في هذا الفعل كممارسين لحقوقهم في المشاركة ضمن إطار سياسة تداولية [26] » .

ونفس الفكرة عبر عنها«فاندنبرغ Vanderbergh Frédéric »في تعليقه على كتاب(العيانية والصلاحية)والذي اعتبره مجرد ملحق لكتاب نظرية الفعل التواصلي ،ولقد اعتبره أكثر كتب«هابرماس»يوتوبية ،بحكم مقاربته التي يطغى عليها الطابع المعياري على حساب الطابع الامبريقي ،مما يجعل نظريته غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع ،خاصة في مجتمع يتسم بدرجة من التعقيد وتضارب المصالح ،كما يرى «حسن مصدق»في تقييمه للبراديغم التشاوري للديمقراطية شكك في هذا البعد الإجرائي قائلاً:بما أن النموذج الإجرائي الذي يقترحه«هابرماس»يحاول ضمان توزيع منصف للحقوق والواجبات ،فلا بأس من الإشارة إلى عدم التسليم بنزعة الإجرائية التي لن تستطيع تعميقها إلا إذا جرت في مجتمع يضمن لأعضائه قدرات متساوية في الاستقلالية والمشاركة ،والتي مازالت أضغاث أحلام في الوقت الراهن ،لا تتمتع بتحقيق كاف في المجتمعات الحالية ،فاستمرار الضغوط التي تمارسها المصالح الخاصة في القرارات الجماعية وسور الصين العظيم الذي يفصل بين عموم المواطنين والدوائر التي تتخذ فيها القرارات التي تهمهم ،تعد عوامل تعيق ولو بشكل ما الإيفاء بهذه المستلزمات [27] .

تمثل الترعة الإجرائية نقطة ضعف في تصور«هابرماس»بحسب العديد من النقاد ،لأنها تجعل من مسألة الديمقراطية مجرد مسألة معرفية ومناقشة للأفكار بين المتحاورين يتمتعون بنفس الحقوق في العملية التواصلية ،إذ يرى«مارتوشلي»في تقييمه النقدي أن اختزال نظرية الديمقراطية في تراضٍ معرفي فيه ترحيل لجملة من مظاهر الهيمنة الاجتماعية أو على الأقل إخمادها ،وبالفعل فإن معقولية مثال التفاهم المتبادل لا يفترض الإطاحة بالعلاقات الاجتماعية غير المتساوية ،بقدر ما يفترض القدوم الفعلي لعالم مساواة رمزية بين المتحاورين ،والحال أنه إذا كان«هابرماس» واعيا بهذا التحديد الذي يرى أن الاحترام المتبادل بين الحقوق والواجبات يتأسس هنا على علاقات تعارف متبادلة ،فإنه لا يستخرج دائمًا كل نتائج المنظور ،يتجنب هذا التحديد سلفًا إعادة أي اعتبار لبعض أنماط الصراعات داخل الحداثة ،ولاسيما تلك الصراعات التي تخلق تعارضًا بين أفراد لا يعترفون لبعضهم البعض بهذا الحق[28].

وفي نفس السياق انتقده«ألان تورينAllan Tourine »لربطه السياسة بالمناقشة السياسية،وفي ظل الهيمنة القائمة للأنظمة يقترح«تورين» بديلا له قائلا: إننا لم نعد بحاجة إلى ديمقراطية تشاركية ، لم يعد بوسعنا أن نكتفي بديمقراطية تشاورية ،إننا بحاجة إلى ديمقراطية تحررية ،ففي ديمقراطية الإجراءات التي تفتقد للحماس وديمقراطية المشاركة التي تفتقد للحكمة ،ينبسط العمل الديمقراطي الذي يعتبر غايته الرئيسية هي تحرير الأفراد والجماعات من الأعباء التي تثقل كواهلهم [29].

بهذا الأساس نجد «تورين» يعيد الاعتبار لما يسميه بسياسة الذات خلافًا لفكرة البينذاتية التي تشكل حجر الأساس لنظرية التواصل الهابرماسية ،إذ أن الذات عنده تغير أساس المواطنة ،لأنها القادرة على مواجهة أشكال الهيمنة التي تفرضها الأنظمة ،كما أنه ليس هناك تواصل شفاف عند«تورين» ،لأن هذا النوع من التواصل ،قد ينطبق على التواصل في المجال الاستيطيقي ،بينما التواصل في المجال الاجتماعي يصعب تصوره بدون سلطة الإكراه والهيمنة التي تحركها المصالح الخاصة للفاعلين في الحكم سواء أفراد أو جماعات [30].

يمكن أن نؤكد أن«هابرماس»يرى أن الديمقراطية هي النظام الأصلح لدولة قانونية تداولية ،عليها أن تشرعن الحقوق كمرحلة أولى ،ومن ثم الحفاظ عليها في المرحلة التالية لها ،وهي بذلك تشكل دولة القانون والحق والديمقراطية ،وهذا النموذج يجد بناه في التداول الذي يتيح للخطاب والنقاش الأرضية الفلسفية والقيمة المساواتية للأفراد المشاركين كما يوفر قابلية الكشف والاستبعاد لأشكال الهيمنة للآخر المشارك ،عبر حالة من المثالية في السلوك القائم على البعد اللغوي ،ومن ثم يشكل التشاور البحث عن مواطن التراع والمشتركات من أجل الدفع بها على سطح المطالب المواطنية بالتشريع أو تبديله ،وسيكون القانون هو أداة راعية لكل تلك الفعاليات ،وبهذا المشروع يحاول أن يحل مشكلة الشرعية وتوفير الحقوق وصيانتها ،كما يجعل مشروع العقلنة السياسية يمنح الثقة لشكل النظام وأدائه ،ومن ثم يرتفع«هابرماس» بنموذجه التشاوري الديمقراطي من حيز الوطنية إلى ما بعد الوطنية ،معولاً على التسامح الثقافي والديني ومعتمدًا على العقلانية التواصلية .

قسم الهوامش

[1] – عصام عبد الله ،يورغن هابرماس ..سيرته وفلسفته (مقدمة لوحيد عبد المجيد)،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،2006 ،ص5.

[2] – داود الباز ،الشورى والديمقراطية النيابية ،دار الفكر الجامعي ،مصر ،2004 ،ص15 .

[3] – أحمد سعيد نوفل ،الوطن العربي والتحديات المعاصرة ،الشركة العربية المتحدة ،القاهرة ،2008 ،ص29 .

[4] – سعيد عبد العظيم ،الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان ،دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية ،د.ت ،ص 57

[5] – داود الباز ،النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2006 ،ص196 .

[6] – جميل صليبا ،المعجم الفلسفي ،بيروت ،1982 ،ص570 .

[7] – فيصل شطناوي ،النظم السياسية والقانون الدستوري ،دار الحامل للنشر والتوزيع ،الأردن ،د.ت ،ص138 .

[8] – محمد سليم غزوي ،نظرات حول الديمقراطية ،دار وائل للنشر ،الأردن ،ط1 ،2000 ،ص 9 .

[9] – محمد نصر مهنا ،في نظرية الدولة والنظم السياسية ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2001 ،ص122.

[10] – محمد كامل ليلة ،النظم السياسية الدولة والحكومة ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1969 ،ص820 .

[11] – محمد كامل ليلة ،المرجع نفسه ،ص804 ،805 .

[12] – جميل صليبا ،مرجع سبق ذكره ،ص570 .

[13] – محمد عبد المعز ،عي النظريات والنظم السياسية ،دار النهضة للنشر والتوزيع ،بيروت ،1981 ،ص163 .

[14] –علي الدين هلال وآخرون ،الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط1986/2 ، ص28 .

[15] – سعيد بو الشعير ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،طبعة مشتركة (د.م.ج.م.و.ك) الجزائر ،ج2 ،1994 ،ص71 ،72 .

[16] –محمد الأشهب ،الفلسفة والسياسة عند هابرماس ،جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية ،دفاتير فلسفية ،مطبعة النجاح ،المغرب ،ك1 ،2006 ،ص195 /196 .

[17] – حسن مصدق ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت ،المركز الثقافي العربي ،المغرب ،ط1 ،2005 ،ص20.

[18] – يورغن هابرماس ،ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية ،ترجمة:محمد الأشهب ،مجلة ثقافات ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة البحرين ،العدد 22 ،2009 ،ص223 .

[19] –ايريك كسيلاسي،الديمقراطية والمساواة ،تر:جهيدة لاوند ،(لقاء خاص بين هابرماس وجاك بولين) ،معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ،2006 ،ص 82 .

[20] –يورغن هابرماس ،ايتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة ،ص 48 .

[21] –كونستانتينوس كافولاكوس ،الديمقراطية والدولة الدستورية عند هابرماس ،تر:صلاح الجابري ،مجلة فضاءات ،ليبيا ،العدد 12 ،ص 113 .

[22] – دانيلو مارتوشيلي ،يورغن هابرماس العقلنة والديمقراطية ،تر:ابراهيم بومسهولي ،مجلة فكر ونقد ،المغرب ،العدد 41 ، من الالكتروني www.aljabriabed.net/n41_10busamhuli.htm (9ديسمبر 2016 على الساعة 22.40)

[23] – محمد الشهب ،أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ،دار ورد الأردنية ،الأردن ،ط1 ،2013 ،ص198 .

[24] –محمد مصباحي فلسفة الحق عند هابرماس ،منشورات كلية العلوم الانسانية الرباط ،ط1 ،2008 ،ص200 .

[25] ––محمد الأشهب ،أخلاقيات المناقشة،مرجع سابق ،ص243 .

[26] – علي عبود المحمداوي :نقلا :فالنتين بتيف :بعض التأملات حول فلسفة الحق لدى هابرماس ،مجلة القانن والسياسة،العدد 6 ،ص1390.

[27] –حسن مصدق ،يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت ،مرجع سبق ذكره ،ص123 .

[28] – محمد عبد السلام الأشهب ،أخلاقيات المناقشة ،مرجع سابق ،ص235 .

[29] –ألان تورين :ما هي الديمقراطية ؟حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ،تر:حسن قبيسي ،دار الساقي ،لبنان ،2001 ،ص72 .

[30] –ألان تورين ،المرجع نفسه ،ص18،19 .